

محمد بن راشد يطلق أجندة دبي الاقتصادية بمستهدفات 32 تريليوناً حتى 2033



أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، التي تضم 100 مشروع تحولي، وبمستهدفات اقتصادية طموحة تسعى إلى D33 أمس الأربعاء أجندة دبي الاقتصادية مضاعفة حجم اقتصاد دبي خلال العقد المقبل وصولاً إلى عام 2033، وترسيخ موقعها ضمن أفضل 3 مدن اقتصادية حول العالم.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «الإخوة والأخوات.. جرياً على عادتنا السنوية في الرابع من يناير بإطلاق مشاريع وبرامج تغير واقعنا للأفضل.. اعتمدنا بحمد الله أجندة دبي الاقتصادية للعشر سنوات المقبلة.. «هدفنا مضاعفة حجم اقتصاد دبي خلال العقد القادم وأن نكون ضمن أفضل 3 مدن اقتصادية في العالم.. D33».

وأكد سموه أن «أجندة دبي الاقتصادية تضم 100 مشروع تحولي سيتم الإعلان عن تفاصيلها.. ومستهدفات اقتصادية إجمالية تبلغ 32 تريليون درهم خلال العشرة أعوام المقبلة.. ومضاعفة تجارتنا الخارجية لتبلغ 25 تريليون درهم خلال

«العقد القادم.. وإضافة ممرات تجارية لدبي مع 400 مدينة جديدة حول العالم

• نائب رئيس الدولة:

- مضاعفة تجارتنا الخارجية لتبلغ 25 تريليوناً خلال العقد المقبل
- إضافة ممرات تجارية لدبي مع 400 مدينة جديدة حول العالم
- هدفنا أن نكون ضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية

وأضاف سموه: «دبي ستكون ضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية، وهدفنا استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة تتجاوز 650 مليار درهم خلال 10 سنوات، وسيضيف التحول الرقمي الحالي 100 مليار درهم لاقتصاد دبي سنوياً.. لدينا اليوم «أكثر من 300 ألف مستثمر في دبي.. وأدعو الجميع للانضمام لرحلتنا لنكون إحدى أسرع المدن نمواً في العالم

وأشار سموه إلى أن «2033 هو العام الذي تكمل فيه دبي الحديثة 200 عام.. و2033 هو العام الذي ستكون فيه دبي نحن نعرف D33.. بإذن الله المركز الاقتصادي العالمي الأهم.. و2033 هو العام الذي تكتمل فيه رحلتنا الاقتصادية «موقعنا الاقتصادي العالمي خلال السنوات القادمة.. والعالم يفسح الطريق لمن يعرف ماذا يريد

ويأتي إطلاق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أجندة دبي الاقتصادية 2033، جرياً على عادة سموه بالكشف عن مشاريع تحويلية في الرابع من يناير من كل عام، تزامناً مع مناسبة تولي سموه مقاليد الحكم في إمارة دبي

الصورة



• مناخ استثماري مثالي

وتشهد أجندة دبي الاقتصادية إطلاق مشاريع تحويلية ومبتكرة تسهم في ترسيخ الرؤية الاستراتيجية لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في جعل دبي المدينة الأفضل عالمياً للعيش والعمل. وتصل قيمة المستهدفات الإجمالية لأجندة دبي الاقتصادية إلى 32 تريليون درهم حتى عام 2033، مرتكزة في ذلك على مناخ استثماري مثالي يعزز متانة اقتصاد دبي بأساليب مبتكرة تساهم في تحقيق النمو المستدام. إلى تقديم تجربة فريدة من نوعها في العمل والتطور قائمة على محاور رئيسية D33 وتتطلع أجندة دبي الاقتصادية تتجسد في العقول والأفكار الماهرة، والتكنولوجيا المتقدمة، والاقتصاد المبني على الابتكار والمعرفة. وتسعى الأجندة إلى تعزيز التفاعل مع مكونات القطاع الاقتصادي في دبي والإمارات، ورفع مستوى التنافسية وتطوير مسيرة التنمية المستدامة، عبر استثمار الموقع الاستراتيجي المتفرد والمتميز لدبي، وبنيتها التحتية المتطورة لكي تظل الوجهة المفضلة لكبرى الشركات العالمية. وتعزز أجندة دبي الاقتصادية بفضل الرؤى والخطط الاستراتيجية والاستباقية التي تحملها وجهود فرق العمل الوطنية

موقع اقتصاد الإمارة باعتباره واحداً من أكثر النماذج الاقتصادية العالمية تطوراً ومرونة وأكثر استقراراً وحصانة في مواجهة الأزمات والتحديات المستقبلية.

الصورة



دبي الأكثر أماناً •

إلى أن تكون دبي الرابط الأسرع والأكثر أماناً والأقوى اتصالاً بالعالم، والمقر الأكثر D33 وتسعى أجندة دبي الاقتصادية تمكيناً للاستثمارات والشركات الوطنية والعالمية، والمدينة الرائدة عالمياً في الاقتصاد الرقمي، ومركز الاقتصاد المستدام والأكثر تنوعاً وإنتاجية، والبيئة الحاضنة والممكنة للمهارات الوطنية، معتمدة في ذلك على خطط طموحة وفرت الإمارة كافة السبل لتحويلها إلى واقع معيش ملموس، يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق معدلات استثمار غير مسبوقة، ويدعم الحركة التجارية والاستثمارية في دبي

تسعى إلى D33 دبي الاقتصادية •

- أن تكون الإمارة الرابط الأسرع والأكثر أماناً والأقوى اتصالاً بالعالم
- رفع حجم التجارة الخارجية إلى 25.6 تريليون درهم للعقد المقبل
- رفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 60 مليار درهم سنوياً
- زيادة الإنفاق الحكومي من 512 مليار درهم إلى 700 مليار للعقد المقبل
- وصول استثمارات القطاع الخاص في المشاريع التطويرية إلى تريليون
- زيادة الطلب على السلع من 2.2 تريليون إلى 3 تريليونات للعقد المقبل
- توليد قيمة اقتصادية جديدة من التحول الرقمي بمتوسط 100 مليار سنوياً

مستهدفات طموحة

مستهدفات طموحة تعمل على تحقيقها خلال العقد المقبل، حيث تسعى إلى رفع D33 وتحمل أجندة دبي الاقتصادية إجمالي حجم التجارة الخارجية من 14.2 تريليون درهم في العقد الماضي إلى 25.6 تريليون درهم للسلع والخدمات للعقد المقبل، وترتكز دبي في تحقيق ذلك على شبكة واسعة تمتد إلى العديد من دول العالم، وتعكس العلاقات التجارية بين الإمارة وباقي دول العالم نجاح دبي في تطوير هذه العلاقات، إذ يمثل قطاع التجارة الخارجية رافداً أساسياً من روافد اقتصاد دبي، استناداً إلى تاريخ طويل أكدت فيه الإمارة موقعها بوصفها مركزاً محورياً للتجارة العالمية

الاستثمار الأجنبي المباشر •

وتشمل مستهدفات أجندة دبي 2033، رفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد دبي من متوسط 32 مليار

درهم سنوياً في العقد الماضي إلى متوسط 60 مليار درهم سنوياً للعقد المقبل، بإجمالي 650 مليار درهم خلال السنوات العشر المقبلة، حيث نجحت دبي في وضع أسس متينة لعلاقتها مع المستثمر الأجنبي، نتيجة الثقة المتبادلة التي ترسخها عوامل عدة من بنية تحتية تعتبر من الأعلى كفاءة عالمياً، وأطر تنظيمية وتشريعية مرنة تراعي المصالح المشتركة مع كافة المستثمرين سواء الأفراد منهم أو المؤسسات، وبيئة داعمة للابتكار والبحث والتطوير وجاذبة للمواهب والكفاءات المهنية المتميزة من مختلف أنحاء العالم، لتمنح تلك العوامل مجتمعة الشراكة مع المستثمرين مزيداً من الرسوخ والقوة التي تبشر بمزيد من فرص النمو والازدهار خلال المرحلة المقبلة لمختلف الأنشطة الاستثمارية على أرض دبي.

• الإنفاق الحكومي

وتسعى مستهدفات أجندة دبي 2033 إلى زيادة الإنفاق الحكومي، من 512 مليار درهم في العقد الماضي إلى 700 مليار درهم للعقد المقبل، مرتكزة في تحقيق ذلك على نجاح حكومة دبي في إرساء أساس متين لاقتصاد الإمارة، وإكسابه المرونة والقوة اللازمة لمواجهة المتغيرات كافة، عبر زيادة الاستثمارات في القطاعات المستقبلية، مع الاستمرار في تنمية ركائز القطاعات التقليدية، توازياً مع العمل على تطوير المزيد من السياسات المالية التي تساعد على زيادة القدرات التنافسية لدبي، وتأكيد مكانتها كمركز عالمي للاستثمار والأعمال.

• استثمارات القطاع الخاص

وتتضمن مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية رفع تنافسية قطاع الأعمال ووصول حجم استثمارات القطاع الخاص في المشاريع التطويرية من 790 مليار درهم إلى تريليون درهم حتى عام 2033، وذلك ترجمة لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم الرامية إلى تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص باعتبارها شريكاً في التنمية، ولها دور فاعل وأساسي في بناء مجتمعات الغد.

• حجم الطلب على السلع والخدمات محلياً

وتشمل مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات محلياً، من 2.2 تريليون درهم خلال العقد الماضي إلى 3 تريليونات درهم للعقد المقبل، بما ينسجم مع رؤية دبي الهادفة إلى تحقيق اقتصاد متنوع يجعل منها ملتقى لدول العالم.

• التحول الرقمي

كما تتضمن مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية توليد قيمة اقتصادية جديدة من التحول الرقمي نحو الاقتصاد الجديد بمتوسط 100 مليار درهم سنوياً سيضيفها لاقتصاد دبي، وهو ما يحقق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نحو ترسيخ مكانة دبي عاصمةً عالميةً للاقتصاد الرقمي، ولأعباً مهماً في المنظومة الرقمية العالمية. ويشكل الاقتصاد الرقمي محوراً رئيسياً ضمن الخطط الاستراتيجية لاقتصاد دبي، حيث ي دشّن مرحلة جديدة في زيادة واستدامة نمو اقتصاد الإمارة القائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية، والتي تدمج التقنيات المادية والرقمية والحيوية، بما يعزز تنافسية دبي ومكانتها الرائدة كمركز للاقتصاد الرقمي الأكثر ازدهاراً في المنطقة والعالم.

أولويات رئيسية للعقد المقبل •

- رفع القيمة المضافة للصناعة وتعزيز نمو الصادرات
- أن تكون دبي من أهم 5 مراكز لوجستية حول العالم
- أن تكون الإمارة ضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية
- رفع إنتاجية الاقتصاد بنسبة 50% من خلال الابتكار
- دمج الأجيال الجديدة من الإماراتيين في القطاع الخاص
- أن تكون دبي مركز الأعمال العالمي الأسرع نمواً

أولويات رئيسية للعقد المقبل

وتركز أجندة دبي الاقتصادية 2033 على مجموعة أولويات رئيسية للعقد المقبل تشمل: رفع القيمة المضافة لقطاع الصناعة وتعزيز نمو الصادرات من خلال التركيز على الصناعات المتقدمة، حيث تسعى الأجندة إلى ترسيخ القطاع الصناعي باعتباره رافداً أساسياً لاقتصاد دبي مع التركيز على الصناعات المستقبلية التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وحلول الثورة الصناعية الرابعة، بما يساهم في تمكين الاقتصاد، وتحفيزه، ورفع عناصر النمو المستدام، وتحقيق اكتفاء ذاتي في العديد من الصناعات الحيوية، وتعزيز القيمة الصناعية الوطنية المضافة، من خلال الارتقاء بجودة المنتج الصناعي المحلي ودعمه والترويج له محلياً وعالمياً.

وتشمل الأولويات الرئيسية أن تكون دبي من أهم 5 مراكز لوجستية حول العالم، وذلك في إطار رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في أن تصبح الإمارة المركز التجاري المفضل في العالم، حيث تحظى دبي بسمعة عالمية كمركز عالمي لإعادة التصدير وتجارة التجزئة والطيران.

وتضع الأجندة ضمن أولوياتها الرئيسية أن تكون دبي ضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية، حيث تسعى الأجندة إلى ترسيخ مكانة دبي المتنامية كوجهة عالمية للمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية وشركات الابتكار العالمية، مرتكزة في ذلك على بيئة تشغيلية وأطر قانونية وتنظيمية رائدة.

كما تشمل الأولويات الرئيسية خلال العقد المقبل العمل على رفع إنتاجية الاقتصاد بنسبة 50% من خلال الابتكار وتبني الحلول الرقمية، حيث تولي دبي أهمية كبيرة لعملية إرساء بيئة محفزة للابتكار، وبناء المواهب والقدرات، وتحويل الابتكار لعمل مؤسسي. كما تضع دبي تبني الحلول الرقمية على رأس أولوياتها، حيث تعمل على ترسيخ اقتصاد ذكي ومتطور عنوانه الريادة والاستدامة والنمو القائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية، الأمر الذي يعزز تنافسية دبي ومكانتها الرائدة كمركز عالمي للاقتصاد الرقمي الأكثر ازدهاراً.

وتركز الأولويات الرئيسية على دمج الأجيال الجديدة من الإماراتيين في القطاع الخاص، وجعل دبي مركزاً لأصحاب المهارات والمتخصصين، حيث تضع دبي المواطن في صدارة اهتماماتها، وتسعى إلى ترسيخ مشاركته الفاعلة في القطاع الخاص، بما ينعكس بصورة إيجابية على رفع مستويات التوطين ويعزز الاستقرار الأسري.

وتتضمن الأولويات الرئيسية أن تكون دبي مركز الأعمال العالمي الأسرع نمواً والأكثر جاذبية، ومركزاً لعمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة والعالمية والوطنية، حيث توفر دبي منصة مثالية لها، بفضل تهيئتها لمناخ داعم لتنمية الأعمال وتوسيع نطاقها، بما يعزز استقرارها وزيادة قدرتها التنافسية ويمهد الطريق أمامها نحو مزيد من النمو والتميز، الأمر الذي يساهم في إيجاد قيمة مضافة حقيقية ومؤثرة لاقتصاد الإمارة.

وتشمل الأولويات الرئيسية للعقد المقبل أيضاً أن تكون دبي من أهم 3 جهات عالمية للزائرين في مجالات السياحة التخصصية والأعمال، حيث تعتبر دبي واحدة من أهم الوجهات السياحية على مستوى العالم بفضل امتلاكها خيارات سياحية فريدة، الأمر الذي أكسبها شهرة عالمية واسعة جعلتها وجهة عالمية للاقتصاد، وجاذبة لرؤوس الأموال ورواد الأعمال من مختلف دول العالم، كما أضحت محطة انطلاق لكثير من الشركات الكبرى بفضل ما تتمتع به من بنية تحتية متطورة وبيئة تشريعية مرنة.

وتركز الأولويات الرئيسية أيضاً على توفير مناخ عالمي لممارسة الأعمال والاستدامة، حيث توفر دبي بيئة أعمال مثالية للمستثمرين ورواد الأعمال، إذ تحظى ببنية تحتية مميزة، مدعومة بالخبرات المهنية والخدمات، التي تعطي الإمارة ميزة تنافسية كبيرة.

كما تشمل الأولويات الرئيسية توفير بيئة منافسة عالمياً في تكلفة ممارسة الأعمال لكافة الشركات في مختلف القطاعات، حيث تتواجد في دبي اليوم أكثر من 300 ألف مستثمر من مختلف الجنسيات، في ظل اتباع دبي سياسات استثمارية مرنة، منحها مكانة متميزة عالمياً، وجعلتها وجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن بيئة استثمارية متكاملة وفرص نمو، انطلاقاً من سياساتها القائمة على المرونة والانفتاح على الاستثمار الخارجي، حيث يمكن للمستثمرين ورواد الأعمال الأجانب إنشاء الشركات بسهولة ويسر.

كما تتضمن الأولويات الرئيسية للعقد المقبل أن تكون دبي النموذج الرائد عالمياً لنوعية الحياة من حيث الأمن والأمان والتسامح، حيث تعد دبي حاضنة لقيم التعايش، والتعددية الثقافية، إذ تضم أكثر من 200 جنسية تنعم بالحياة الكريمة والاحترام.

البدء بتنفيذ مشاريع تحويلية كحزمة أولى للعقد المقبل

يشمل إطلاق أجندة دبي الاقتصادية البدء بتنفيذ مشاريع تحويلية كحزمة أولى للعقد المقبل، تتضمن مضاعفة حجم التجارة الخارجية لدبي وإضافة 400 مدينة إلى خارطة التجارة الخارجية، وإطلاق مخطط دبي للصناعة الخضراء والمستدامة بما يشمل تطبيق أحدث معايير الصناعة ودعم تصدير المنتجات الخضراء واعتماد إطار لتداول أرصدة الكربون في سوق دبي المالي، وإطلاق ممرات دبي الاقتصادية المستقبلية 2033 مع إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، بهدف ربط وتنمية الفرص في القطاعات الرئيسية والواعدة كالقطاعات اللوجستية والقطاعات المصرفية وأسواق المال.

وتشمل الحزمة الأولى من المشاريع التحويلية أيضاً، إطلاق برنامج دعم نمو 30 شركة في القطاعات الجديدة لتكون شركات يونيكورن عالمية، ودمج 65 ألفاً من الجيل الإماراتي الصاعد في سوق العمل وفي القطاعات الواعدة. كما تشمل الحزمة الأولى أيضاً إطلاق مشروع تجار دبي، لإبراز وتمكين الجيل الجديد من تجار دبي في مختلف القطاعات الرئيسية: (الصناعة والاستدامة والاقتصاد الرقمي والابتكار) ودعم توسع أعمالهم عالمياً.

وتتضمن الحزمة الأولى من المشاريع التحويلية، إطلاق رخصة دبي الموحدة لتوفير هوية تجارية موحدة لجميع الشركات وفي جميع المناطق، والتي سيتم استخدامها في كافة الإجراءات الحكومية والمصرفية، ما يساهم في تسهيل ممارسة الأعمال في دبي، وإطلاق «ساندبوكس دبي» للسماح باختبار وتسويق المنتجات والتقنيات الجديدة، بهدف أن تكون دبي مركزاً رئيسياً لاحتضان الابتكارات.

وتشمل الحزمة الأولى إطلاق مشروع دبي لاستقطاب أفضل الجامعات العالمية بهدف أن تكون الإمارة مركزاً ريادياً

للتعليم العالي على مستوى العالم. وتطوير برنامج تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديد 400 شركة ذات إمكانيات عالية ودعم بناء القدرات والتوسع عالمياً لهذه الشركات.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.